S/23933
15 May 1992
ARABIC

مجلس الأمن



مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ أيار / مايو ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام منبعثة الدائمة لвенغاريا لدى الأمم المتحدة

تهديبعثة الدائمة لجمهورية هنغاريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة
تتشرف بأن تقدم المعلومات التالية فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية هنغاريا لتنفيذ قرار
جلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) .

وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، اعتمدت حكومة جمهورية هنغاريا المرسوم ١٩٩٢/١٠٢٠ فيما يتعلق
بنفذية الجزاءات المفروضة على ليبيا والواردة في القرارات ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) .
ذلك المرسوم الحكومي الذي بدأ نشاده في ١٥ نيسان / أبريل ١٩٩٢ والذي نشر في العدد ١٩٩٢/٤٠ من
السجلات القانونية الرسمية الهنغارية (Magyar Közlöny) ، يدعو جميع أجهزة الدولة والحكومة
شركاتها ومؤسساتها الأخرى إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) وعدم القيام بأية أنشطة لا تتفق
أحكام هذا القرار .

و عملاً بالمرسوم الحكومي المذكور أعلاه ، أصدرت وزارة النقل والمواصلات أنظمة تحظر على أي
لائحة الإقلاع من أراضي جمهورية هنغاريا أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها إذا كانت هذه الطائرة متوجهة
هبوط في الأراضي الليبية أو أقلعت منها .

وقد تم ، اعتباراً من ١٥ نيسان / أبريل ١٩٩٢ ، سحب الترخيص الممنوح للخطوط الجوية العربية الليبية
قيام بتشغيل وإدارة أعمال تجارية في هنغاريا .

والتشريع الوطني المعمول به في جمهورية هنغاريا يحظر بصورة محددة أي بيع أو توريد للأسلحة
المعدات العسكرية من جمهورية هنغاريا إلى البلدان التي قرر مجلس الأمن فرض حظر على توريد
أسلحة لها (المرسوم الحكومي ١٩٩١/٤٨) .

.../...

150592 150592 92-2101

ويطبق على مخالفات الأحكام القانونية ذات الصلة أقصى العقوبات التي ينص عليها القانون .

والسلطات المغاربة المختصة ملزمة بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك .

ولا يوجد موظفون أو كلاً هنفاريون في ليبيا لتقديم المشورة إلى السلطات السامية بشأن المسائل العسكرية .

وقد تم تخفيض خمسة دبلوماسيين من موظفي السفارة الليبية في بودابست واتخذت الخطوات الملائمة لتحديد تنقلات الموظفين الباقيين .

ويتبين مما تقدم أن حكومة جمهورية هنفاريا تمثل بدقة للالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) وهي ملتزمة بتنفيذ أحكامه تنفيذاً تاماً .